

# مكانة مقررات بازل III من إصلاحات النظام المصرفي بعد الأزمة المالية 2008

## مقارنة بقانون دود فرانك

### *The status of the Basel III decisions of banking system reforms after the 2008 financial crisis compared to the Dodd Frank Act*

أ. عمار عريس

جامعة بشار / الجزائر

Email : Amararies18@gmail.com

د. مجدوب بحوصي

جامعة بشار / الجزائر

Email : Mahdjoub\_bahoussi@yahoo.fr

#### ملخص:

يعد تشكيل لجنة بازل للرقابة المصرفية من أهم الأحداث المسجلة في الساحة المصرفية الدولية، حيث لعبت دورا كبيرا في تقنين التطورات المالية والمصرفية من خلال مقرراتها والتي عرفت تعديلات عديدة منذ صدورها سنة 1988 (اتفاقية بازل I) وصولا إلى إصدار إتفاقية (بازل III) سنة 2010، وذلك نتيجة التغيرات الحاصلة والمتسارعة في البيئة المصرفية والمالية وحدثت الأزمة المالية العالمية 2008 وما نتج عنها.

وإلى جانب إتفاقية بازل III كانت هناك عدة إصلاحات في صورة إصلاحات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وإصلاح دوت فرانك، هذا الأخير الذي يهدف إلى تحقيق الإستقرار المالي بصفة عامة مركزا على الإصلاح النظام المصرفي كجزء من توصياته. ويهدف هذا المقال إلى إجراء مقارنة بين إتفاقية بازل III وإصلاح دوت فرانك مع محاولة معرفة دورهما في تحقيق الإستقرار المصرفي بعد حدوث الأزمة المالية العالمية، وقد توصلت الدراسة إلى أن هذه الإصلاحات والتي لا تزال قيد التطبيق يصعب الحكم على مدى قدرتها في تحقيق الإستقرار المصرفي، هذا مع مجموعة من النتائج المهمة موضحة في نهاية الدراسة.

**الكلمات المفتاحية:** إتفاقية بازل III، قانون دود فرانك، المخاطر المصرفية، الأزمة المالية، الإستقرار المصرفي.

#### Abstract:

The formation of the Basel Committee on Banking Supervision, one of the most important events recorded in the international banking arena, It has played a major role in codifying financial and banking developments through its decisions, which have witnessed several amendments since its inception in 1988 (Basel I) to the issuance of Basel III in 2010, As a result of the changes in the banking and financial environment and accelerating the occurrence of the global financial crisis of 2008 and the resulting.

Besides the Basel Convention III there were several reforms in the form of reforms of the International Monetary Fund, the World Bank and the reform of the dot Frank, the latter, which aims to achieve financial stability in general, focusing on the reform of the banking system as part of its recommendations.

This article aims to make a comparison between the Basel III reform dot frank with an attempt to know their role in the stability of the banking system after the occurrence of the Global Financial Crisis, This study found that these reforms, which are still under the application is difficult to judge the extent of its ability to stabilize the banking system, this with a group of important results, explaining at the end of the study.

**Key words:** Basel-III, Dodd Frank Act, Banking risks, Financial crisis, Banking stability.

## تمهيد:

في ظل تصاعد المخاطر المصرفية بدأ البحث الجدي عن الآليات الكفيلة لمواجهةها، حيث جاء تشكيل لجنة بازل للعمل المصرفي والممارسات الرقابية في نهاية سنة 1974 والتي قامت بإصدار عدة مقررات فيما يخص الرقابة المصرفية، كانت بدايتها سنة 1988 اتفاقية بازل والتي ركزت على كفاية رأس المال تمثل أهم مؤشر لقياس السلامة المالية للبنوك، كما أنه ونتيجة للتطورات الحاصلة والمتوالية في المجال المالي عامة والمصرفي خاصة والتي جعلت الاتفاقية أقل مرونة في معالجة المخاطر المالية وبالتالي فشلها في تحقيق الإستقرار المصرفي، هذا ما عجل بإجراء اللجنة لتعديلات عليها بدأ منذ سنة 1996 تكرست في اتفاقية جديدة في إطار ما يسمى باتفاقية بازل II، إلا أن هذه الأخيرة سرعان ما تم تعديلها هي الأخرى بعد قصورها أو سوء تطبيقها بوضوح في الأزمة المالية العالمية 2008، حيث أن حدوث الأزمة أثبت إخفاق الاتفاقية في تحقيق الإستقرار المصرفي ما جعل اللجنة تدخل بتعديلات عليها في إطار إتفاقية بازل III، حيث أن هذه المقررات جاءت لأجل تحقيق الإستقرار المصرفي الدولي.

أما فيما يخص الإصلاحات المصرفية الإقليمية فنجد قانون دود- فرانكو الذي جاء بغرض وضع معايير جديدة للشفافية والإفصاح والتركيز على مبدأ تحمل المسؤولية في المؤسسات المالية، ذلك بغرض الحد من المخاطر الكبيرة التي تعصف بها، ومن ثم بالنظام المالي الأميركي مع العمل على السيطرة على هذه المخاطر وكيفية حسن إدارة هذه المخاطر، ويوجه كل هذه المؤسسات المالية الكبيرة بكل صراحة ويدعوها لتحمل مسؤولياتها بنفسها بدلا من ترقب إنقاذ الحكومة كما جرى الحال في عدة حالات، مع ضرورة العمل على توفير أسس المراقبة التنظيمية التي تضمن الحماية الكاملة للمستهلك من الممارسات المالية والمصرفية والتأمينية الخاطئة حيث يعتبر هذا القانون بداية جيدة في سعي الحكومة للوصول إلى طريق الإستقرار المالي واستقلالته الكاملة. وبناء على ما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي: ما موقع إتفاقية بازل III من إصلاحات النظام المصرفي العالمي مقارنة بإصلاح دود فرانك؟

## أهمية الدراسة:

يكتسي البحث أهمية كبيرة لكونه يتناول موضوع مهم ألا وهو استقرار النظام المصرفي والواردة في مقررات بازل III وإصلاح دود فرانك، وتقييم مدى مساهمتها في تحقيق الإستقرار المصرفي.

## أهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة يتمثل في محاولة الكشف عن مدى مساهمة كل من مقررات بازل III وإصلاح دوت فرانك في تحقيق إستقرار النظام المصرفي وذلك من خلال:

- التعريف بإصلاحات النظام المصرفي بعد الأزمة المالية 2008 مقررات بازل III وإصلاح دوت فرانك.
- التعريف بمبادئ كل من مقررات بازل III وإصلاح دود فرانك.
- إجراء مقارنة بين مقررات بازل III وإصلاح دود فرانك.
- محاولة تقييم دور كل من إتفاقية بازل III وإصلاح دود فرانك في تحقيق الإستقرار المصرفي.

## أولا: إتفاقية بازل III

يعد تشكيل لجنة بازل للرقابة المصرفية من أهم الأحداث المسجلة في الساحة المصرفية الدولية، حيث أصبحت مقرراتها المطروحة سنة 1988 اتفاقية بازل والتي تركزت على كفاية رأس المال تمثل أهم مؤشر لقياس السلامة المالية للبنوك، إلا أنه ونتيجة للتطورات الحاصلة والمتوالية في المجال المالي عامة والمصرفي خاصة والتي جعلت الإتفاقية أقل مرونة معها ما عجل بإجراء اللجنة لتعديلات عليها بدأ منذ سنة 1996 تكرست في اتفاقية جديدة في إطار ما يسمى باتفاقية بازل II، إلا أن هذه الأخيرة سرعان ما تم تعديلها هي الأخرى بعد قصورها أو سوء تطبيقها بوضوح في الأزمة المالية العالمية 2008 ما جعل اللجنة تقوم بإصلاحية على هذه الإتفاقية في إطار إتفاقية بازل III.

**1. تعريف إتفاقية بازل III:** نتيجة عدم قدرة إتفاقية بازل II على حماية النظام المصرفي و حدوث الأزمة المالية العالمية 2008 بالإضافة إلى أزمة الديون السيادية 2010، عملت لجنة بازل على إعادة النظر وإجراء تعديلات جوهرية في الإتفاقية، حيث خرجت في الأخير بإصدار قواعد ومعايير جديدة عرفت باتفاقية بازل III.

حيث تعرف إتفاقية بازل III على أنها تلك التدابير والإجراءات التصحيحية للقطاع المصرفي الصادرة بتاريخ 12 سبتمبر 2010 عقب إجتماع محافظي البنوك المركزية والمسؤولين الممثلين للأعضاء 27 للجنة بازل بعد توسعها، وبعد المصادقة عليها من زعماء مجموعة العشرين في اجتماعهم في 12 نوفمبر 2010 وأصبحت جاهزة للتطبيق على أن تدخل حيز الإلتزام مع نهاية عام 2012، وذلك من خلال مدة زمنية تمتد حتى 2019 مع وجود محطتين للمراجعة خلال 2013 و 2015.

**2. أهداف بازل III:** تضم إتفاقية بازل مجموعة شاملة من تدابير الإصلاح التي وضعت لأجل تعزيز التنظيم والإشراف وإدارة المخاطر في القطاع المصرفي. وتهدف هذه التدابير إلى<sup>1</sup>:

- تحسين قدرة القطاع المصرفي على امتصاص الصدمات الناجمة عن الضغوط المالية والاقتصادية أيا كان مصدرها.
- تحسين إدارة المخاطر والحوكمة.
- تعزيز الشفافية البنوك والإفصاح في المصارف.
- تعزيز خطوط الائتمان للمصارف سيحوطها من أزمات مستقبلية؛
- زيادة القدرة الائتمانية للمصارف عن طريق الاحتفاظ بنسبة أكبر من رأس المال.

### 3. دعائم إتفاقية بازل III

#### 1.3 الدعامة الأولى (مكونات رأس المال): أوصت اللجنة بما يلي<sup>2</sup>:

- إلزام البنوك بالإحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز " رأس مال أساسي" من المستوى الأول يتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها ويعادل على الأقل 4.5% من أصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة عن النسبة الحالية والمقدرة ب2% وفق إتفاقية بازل II؛
- تكوين إحتياطي جديد " هامش الحفاظ على رأس المال" منفصل يتألف من أسهم عادية ويعادل 2.5% من الأصول، إذ على البنوك زيادة كمية رأس المال الممتاز المحتفظ به لمواجهة الخسائر المحتملة إلى ثلاث أضعاف ليبلغ نسبة 7%، ويمكن للسلطات المالية فرض قيود على توزيع البنوك للأرباح على المساهمين أو منح المكافآت المالية لموظفيهم في حالة عدم الوفاء بهذه النسبة؛
- إحتفاظ البنوك بنوع من الإحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الإقتصادية بنسبة تتراوح بين 0% و 2.5% من رأس المال الأساسي مع توفير حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة ونسب محددة من السيولة لضمان قدرتها على الوفاء بالتزاماتها؛
- رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي الحالي من 4% إلى 6% وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال؛
- متطلبات أعلى من رأس المال وجودة رأس المال إذ تقترح لجنة بازل زيادة نسبة كفاية رأس المال من 8% حالياً إلى 10.5%، والتركز على جودة رأس المال حيث تتطلب قدراً أكبر من رأس المال المكون من حقوق المساهمين في إجمالي رأس مال البنك.

**الجدول رقم (01): متطلبات رأس المال ورأس مال التحوط حسب إتفاقية بازل III**

رأس المال الإجمالي	الشريحة الأولى من رأس المال	حقوق المساهمين (الأسهم العادية)		
	6%	4.5%	الحد الأدنى	
8%		2.5%	رأس مال التحوط	
-	-	7%	الحد الأدنى	
10.5%	8.5%	2.5-0%	المعكس للدورة الإقتصادية	

Source: Canan Ozkan, **Regulatory and Supervisory Challenges of Islamic Banking After Basel-III**, COMCEC Financial Cooperation Working Group Meeting ANKARA, March 19, 2015, P11.

وبالتالي يصبح معدل كفاية رأس المال حسب إتفاقية بازل III 10.5% بدلا من 8% وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال حسب بازل III} = \frac{\text{الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي + رأس المال المساند) + الشريحة الثانية}}{\text{مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل}} \leq 10.5\%$$

**2.3 اقتراح الإتفاقية الجديدة اعتماد نسبتين للوفاء بمتطلبات السيولة:** شملت إتفاقية بازل III نسبتين لمواجهة متطلبات السيولة للبنوك نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR).

أ. **نسبة تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ration):** تنص على أن البنوك ينبغي أن تحتفظ بالأصول السائلة الكافية لتلبية جميع المطالب المحتملة للسيولة خلال 30 يوما وذلك في ظل ظروف ظاغطة وشادة<sup>3</sup>. وتقاس بنسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك إلى حجم 30 يوما من التدفقات النقدية لديه يجب أن لا تقل عن 100% وذلك لمواجهة احتياجاته من السيولة ذاتيا ويتم حسابها وفق العلاقة التالية<sup>4</sup>:

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{مخزون الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{التدفقات النقدية الصافية خلال 30 يوم}} \leq 100\%$$

ب. **نسبة صافي التمويل المستقر (Net Stable Funding Ration):** يعمل هذا المقترح على تشجيع إحتفاظ البنك بالمزيد من الأصول متوسطة وطويلة الأجل لتمويل أنشطته المصرفية، بحيث تحدد الحد الأدنى من التمويل المستقر القائم على خصائص السيولة للأصول وأنشطة البنك على مدى أفق سنة واحدة<sup>5</sup>؛

حيث تم تصميم هذا المعيار لتوفير بنية النضج المستدام للموجودات والمطلوبات وتشجيع تقييم أفضل لمخاطر السيولة على جميع بنود الميزانية وإضفاء بعض المرونة على حساب نسب السيولة من طرف البنك وتعزيز الصمود على المدى الطويل بوضع حوافز إضافية، حتى أن البنك تمول عمالياته بتوفير مصادر هيكلية أكثر استقرارا لتغطية إلتزماته<sup>6</sup>، وتقاس بنسبة مصادر التمويل لدى البنك (المطلوبات وحقوق الملكية) إلى استخدامات هذه المصادر (الأصول) ويجب أن لا تقل عن 100 وتحسب حسب الصيغة التالية<sup>7</sup>:

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر} = \frac{\text{قيمة التمويل المستقر المتوفر}}{\text{قيمة التمويل المستقر المطلوب}} \leq 100\%$$

ج. الرافعة المالية (Leverage Ratio): تهدف هذه النسبة إلى وضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي، وهي نسبة بسيطة ولا تستند للمخاطر على المالية نسبة الرافعة المالية من متطلبات رأس المال الإنتهاء الذي يوفر ضمانات إضافية في مواجهة نماذج المخاطر والخطأ المعياري ويعمل كمعيار إضافي موثوق به للمطلبات الأساسية للمخاطر وتمثل نسبة الأصول داخل وخارج الميزانية بدون أخذ مخاطرها بعين الإعتبار إلى الشريحة الأولى من رأس المال ويجب أن لا يقل عن 3%، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الرافعة المالية (الإستدانة)} = \frac{\text{رأس المال الشريحة الأولى}}{\text{إجمالي الموجودات بدون مخاطر}} \leq 3\%$$

4. طريقة الإنتقال للنظام الجديد بازل III: منحت لجنة البنوك حتى عام 2019 لتطبيق هذه المعايير الكلية المقترحة في بازل III على أن يبدأ التطبيق تدريجيا مع بداية عام 2013، كما يجب على البنوك رفع أموال الإحتياط إلى نسبة 4.5% بحلول عام 2015 ثم رفعها بنسبة إضافية تبلغ 2.5% بحلول عام 2019.

#### الجدول رقم (02): مراحل التحول إلى النظام الجديد (اتفاقية بازل III)

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
4.5%	4.5%	4.5%	4.5%	4.5%	4%	3.5%	الحد الأدنى لنسبة رأس المال من حقوق المساهمين
2.5%	1.88%	1.25%	0.625%				رأس مال التحوط
7%	6.375%	5.75%	5.125%	4.5%	4%	3.5%	حد أدنى لحقوق المساهمين + رأس مال التحوط
6%	6%	6%	6%	6%	5.5%	4.5%	الحد الأدنى لرأس مال الفئة الأولى
8%	8%	8%	8%	8%	8%	8%	حد أدنى من إجمالي رأس المال
10.5%	9.875%	9.25%	8.625%	8%	8%	8%	حد أدنى لإجمالي رأس المال + رأس مال التحوط

Source: Abdullah Haron, Basel III Impact on the IIFS and the Role of the IFSB: Islamic financial Services Board, AAOIFI-Word Bank Annual Conference on Islamic Banking and Finance on le 23-24 October 2011, p16

### ثانيا: إصلاح دود فرانك

لم تقتصر إصلاحات النظام المصرفي فقط على إتفاقيات بازل للعمل المصرفي، خاصة بعد الأزمة المالية 2008 حيث ظهرت هناك عدة إصلاحات في صورة إصلاحات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وإصلاح دود فرانك، هذا الأخير الذي هدف إلى تحقيق الإستقرار المالي بصفة عامة مركزا على الإصلاح النظام المصرفي كجزء من توصياته.

1. نشأة قانون دود فرانك: يعتبر سن قانون دود فرانك سلوكا مألوفاً للولايات المتحدة الأمريكية في ظل الأزمات المصرفية فكلما ظهرت أزمة مصرفية ردت بسن قانون جديد دون النجاح الحقيقي في منع الأزمات في المستقبل وقد عرف النظام المالي للولايات المتحدة الأمريكية سن العديد من القوانين حيث تم سن قانون جلاس تيغال "Glass- Steagall" في عام 1933 للحد من تداعيات أزمة الكساد الكبير سنة 1929 حيث فضل هذا القانون بين الخدمات المصرفية للبنوك التجارية عن تلك للبنوك الإستثمارية وقد تم إلغاء هذا القانون بصدور قانون "Aramm-Leach bliley" سنة 1999، على الرغم من أن القانون قد ساهم في تحقيق الإستقرار النسبي في البيئة المصرفية للولايات المتحدة للولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة والقطاع المصرفي الدولي

بصفة عامة هذا القانون إلى جانب قانون " Riegle-Neal interstate Branching and Banking efficiency " لعام 1994 الذي يحظر على الشركات المصرفية القابضة من إمتلاك مؤسسات مالية غير مصرفية وحظر حيازة بنوك خارج الدولة<sup>10</sup>.

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية وبعدها المملكة المتحدة أول الدول التي بدأت بإصلاح أنظمتها المصرفية بعد الأزمة المالية العالمية 2008، حيث استجابة لهذه الأخيرة قامت هذه الدول بمجموعة من الإجراءات ولعل من أبرزها قانون دود فرانك ففي جويلية من عام 2010 سن الكونغرس مشروع قانون الإصلاح واسع النطاق للتنظيم المالي، والذي يضمن ترتيبات واسعة وتغييرات هامة في العديد من جوانب تنظيم الخدمات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية وترجع تسمية هذا القانون إلى كل من " Borney Frank " و " Cristophe Dodd " عضوا الكونغرس الأمريكي.

**2. دود فرانك وقاعدة فولكر:** تضمنت المادة 619 من قانون دود-فرانك ما يطلق عليها بقاعدة فولكر، والتي جاءت بهدف تقييد البنوك الأمريكية الكبرى من المضاربات ضخمة محفوفة بالمخاطر بأموال البنوك الذاتية والتي قد تهدد الشركات أو النظام المالي وقد أمهل بنك الاحتياطي الفيدرالي البنوك إلى غاية 2015 لتطبيق هذه القاعدة<sup>11</sup>.

إضافة إلى أن قاعدة فولكر تحظر جميع اصناف المتاجرة في الاوراق المالية ولاسيما القصيرة الأجل منها، وكذلك تُحرم على المصارف المضاربة في أدوات الهندسة المالية كالمشتقات والمستقبلات ذات الصلة بخيارات السلع حيث أن المادة 33 من القانون جاءت واضحة في التصدي إلى الإستثمارات المصرفية التي تحاول قلب موجوداتها المالية إلى موجودات عقارية ضعيفة السيولة على سبيل المثال، مما يعرض المصارف المحلية الى مخاطر الإعسار والافلاس المالي المفاجيء.

**3. أهداف قانون دود فرانك إصلاح وال ستريت وحماية المستهلك:** ويمكن إبراز أهم هذه الأهداف كما يلي<sup>12</sup>:

**1.3. تقليل احتمال فشل المؤسسة المالية فرادى:** وذلك من خلال ما يلي:

- يفرض قانون دود فرانك على البنوك والمؤسسات المالية حيازة رأس مال أكبر وأكثر جودة وذلك عن طريق تحقيق التقارب مع معايير بازل III الدولية لتحديد مستويات الحد الأدنى لرأس المال المرجح بالمخاطر السيولة والرفع من متطلبات أكبر الشركات المالية النظامية التي تفرض عليها مبالغ إضافية تتراوح ما بين 1-2.5% وهذا يتوقف على الحجم والتعقيد والترابط.
- وضع المؤسسات المالية تحت إختبارات الضغط السنوية وهذا لتوفير الشفافية وتعزيز الثقة في الأسواق المالية.
- إعادة هيكلة الهيئات الفيدرالية وتسهيل مراقبة النظام المالي بأسره، حيث تم إلغاء مكتب رقابة التوفير (OTC) ودمجت وحداته داخل الإحتياطي الفيدرالي، مكتب رقابة العملة ومؤسسة التأمين عن الودائع الفيدرالية مع إعطاء الإحتياطي الفيدرالي غالبية السلطات التنظيمية على الشركات المالية الكبرى كما قام الكونغرس بإنشاء مكتب حماية المستهلك المالي (CFPB) في مجلس الإحتياطي الفيدرالي ومجلس رقابة الإستقرار المالي (FSOC) داخل الخزانة.

ويضم مكتب رقابة الإستقرار المالي 10 أعضاء يحق لهم التصويت وتضم مختلف رؤساء الهيئات التنظيمية الرئيسية مجلس رقابة الإستقرار المالي جنبا إلى جنب مع بنك الإحتياطي الفيدرالي في المسؤولية عن تحديد ومراقبة المؤسسات المالية غير المصرفية التي تعتبر ذات خطر نظامي جنبا إلى جنب مع المخاطر العامة للنظام المالي، فلو تم تحديد على أن مؤسسة مالية تشكل تهديدا خطيرا للإستقرار المالي مجلس الإستقرار المالي وبنك الإحتياطي الفيدرالي يمكنهما الطلب من هذه المؤسسة الحد من عمليات الاندماج، تقييد المبيعات من المنتجات، إنهاء الأنشطة، بيع أو نقل الأصول.

- وضع دود فرانك خطر المتاجرة في الملكية من خلال قاعدة فولكر Volker على الرغم من بعض الإستيلاءات وهذا من منطلق أن البنوك التجارية تتلقى التأمين الفيدرالي للودائع ولها إمكانية الوصول لموارد مجلس الإحتياطي الفيدرالي وبالتالي من غير المنطوق تأمين أنشطة المضاربة.
- 2.3. تخفيض تكاليف الفشل المالي النظامي على الإقتصاد:** حيث ينهي قانون دود فرانك عمليات الإنقاذ في نص المادة 24 من دود فرانك تنص على أن دافعي الضرائب لا يتحملون الخسائر الناتجة عن تصفية أي مؤسسة مالية وأية خسائر والتي تكون من مسؤولية القطاع المالي، كما يشترط القانون على البنوك الكبرى أن تقدم خطط تصفية شاملة لسلطة التصفية المنظمة لمؤسسة الفيدرالية لتأمين الودائع (FDIC).
- 3.3. الحد من إنتقال العدوى المالية في حالة حدوث أزمة في المستقبل:** ويكون ذلك من خلال ما يلي:  
العمل على إصلاح قطاع الظل المصرفي بعد إدراك مشاكل السيولة خلال الأزمة المالية، وهذا ينطبق على القروض لليلة واحدة وصناديق الإستثمار المشترك في أدوات السوق النقدي التي تقدم القروض القصيرة الأجل للمؤسسات الكبيرة.
- 4.3. إصلاح الظل المصرفي:** ويحدث ذلك وفق طريقتين:  
أ. مجلس رقابة الإستقرار المالي هو المسؤول الآن عن تحديد ومراقبة المؤسسات المالية غير المصرفية التي لديها أكثر من 50 مليار دولار من الأصول والمعروفة باسم المؤسسات المالية المؤثرة نظامياً (SIFIS)، والتي يتم إخضاعها لتدقيق تنظيمي أكبر وربما لإجراء زيادة لرأس المال؛  
ب. مجلس الإستقرار المالي هو المسؤول عن مراقبة الأنشطة ذات الخطر النظامي وليس المؤسسات الفيدرالية، ففي أواخر 2012 أوصى مجلس الإستقرار المالي بمعايير مشددة لإصلاح التنظيمي لصناديق الإستثمار المشترك في أدوات السوق النقدي.
- 5.3. إصلاح سوق المشتقات المالية :** من بين الأسباب الرئيسية لأزمة 2008 نجد إنعدام الشفافية حول عقود المشتقات فقانون دود فرانك حول سوق المشتقات المالية عن طريق تغيير كيفية تداول هذه العقود.

### ثالثاً: مقارنة إصلاح بازل III مع إصلاح دود- فرانك:

يمكن إجراء مقارنة بين إتفاقية بازل وقانون دود- فرانك كما يلي:

#### 1. أوجه التشابه بين إصلاح دود فرانك وبازل III

- توجد العديد من نقاط التشابه بين إتفاقية بازل وإصلاح دود- فرانك يمكن إبراز أهمها كما يلي:
- 1.1. العمل على معالجة المخاطر النظامية:** تحاول السياسات الكلية لاتفاقية بازل III جعل الإقتصادات أقل حساسية اتجاه المخاطر من خلال تقديمها لنسبة الرافعة المالية، والتي من شأنها أن تساعد على احتواء ضغط من على أساس المخاطر الشرط وتدابير لرفع مستويات رأس المال البنوك في الأوقات الجيدة (الرواج)، بحيث يمكن سحبها في فترات الإجهاد (الإنكماش) للحد من تقلبات الدورة الإقتصادية، كما يتطلب نسب عالية من رأس مال لإستعاب أنواع من الخسائر المرتبطة بالأزمات مماثلة لتلك التي شهدت في الأزمة المالية 2008<sup>13</sup>.
- حيث تعمل الإتفاقية الى مواجهة الخطر الذي يسبب اضطرابات في النظام المالي وبالتالي زعزعة الإستقرار للإقتصاد الكلي، وبالتالي فإن تعزيز متطلبات الحيطة في القطاع المالي على النحو المقترح من طرف لجنة بازل سيكون لها تأثير كبير على تمويل الإقتصاد وخاصة المؤسسات، وهو نفس الشيء بالنسبة لقانون دود-فرانك الذي يهدف إلى تقليل فشل كل مؤسسة مالية على حدى وكذلك تجنب فشل المؤسسات المالية المؤثرة نظامياً مع تخفيض تكلفة هذا الفشل إن حدث على الإقتصاد والحد من إنتشار العدوى المالية في حالة وقوع الأزمات في المستقبل.
- وهناك العديد من متطلبات رأس المال التي أدخلتها اللجنة للتخفيف من المخاطر الناجمة عن التعرض على مستوى الشراكات بين المؤسسات المالية العالمية والتي تساعد في معالجة المخاطر النظامية والترابط وتشمل ما يلي<sup>14</sup>:

- حوافز رأسمالية للبنوك لإستخدام الأطراف المقابلة المركزية للمشتقات خارج الأسواق المنظمة؛

- متطلبات رأسمالية أعلى للمتاجرة وأنشطة المشتقات (OTC) فضلا عن عمليات التوريق المعقدة ومخاطر التعرض لخارج الميزانية (الأدوات الإستثمارية المهيكلة)؛
- متطلبات رأسمالية أعلى للتعرض للمخاطر بين القطاعات المالية؛
- إدخال متطلبات السيولة التي تفرض عقوبات على الإعتماد المفرط على الأجل القصير، التمويل بين البنوك لدعم الأصول طويلة الأجل.

ونجد أيضا قانون دود-فرانك والذي يتضمن الباب الأول منه المادتين 165 و166 اللتين تنصان على تعزيز المعايير الاحترازية للمؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية، وكذلك المؤسسات غير المصرفية ذات الأهمية النظامية في إطار المادة 113 من نفس القانون، ولكن هذا بالتأكيد موضوع هام في حد ذاته، وهذا في المقام الأول يخص البنوك (SIFIs) التي بحوزتها أكثر من 50 مليار دولار في الأصول، وإذا قام مجلس الرقابة على الإستقرار المالي بتحديد مجموعة من المؤسسات المالية غير المصرفية ذات الأهمية النظامية أو المؤسسات المالية غير المصرفية، حيث يبين كيف ينبغي تنظيم هذه المؤسسات للحيلولة دون تكرار أزمة مماثلة للأزمة المالية في الفترة من 2007 إلى 2009، وعند النظر إلى الباب الأول، نركز على مسألة تعزيز متطلبات رأس المال<sup>15</sup>.

حيث صمم هذا القانون من أجل زيادة الاستقرار المالي وتعزيز نظام مصرفي أكثر أمانا ومنع الدمار المستقبلي من الأزمات المالية، وحماية أكثر صرامة للمستهلكين عند الحصول على الائتمان، واشترطات أكثر صرامة لرأس المال التنظيمي ومتطلبات الحيطة الأخرى، وزيادة الرقابة على المؤسسات المالية، وخلق إجراءات جديدة لتسوية المؤسسات بأمان عند ما تفشل، والمزيد من السلطة التنظيمية على وكالات التصنيف الائتماني، ومن خلال هذه الإصلاحات وغيرها، أصبح القطاع المالي أكثر أمانا اليوم مما كان عليه قبل الأزمة<sup>16</sup>.

**2.1 ضرورة خضوع البنوك والمؤسسات المالية إلى إختبارات الضغط:** فيما يتعلق بإدارة المخاطر وقياسها فقد أقرت اللجنة من خلال إتفاقية بازل III ضرورة إعتناء إختبارات الضغط\* (Test de stress) كجزء من الإدارة الداخلية للمخاطر في البنوك، وهو نفس الشيء بالنسبة لقانون دود- فرانك الذي يقر هو الآخر بضرورة خضوع البنوك والمؤسسات المالية الكبرى لإختبارات الضغط السنوية لتوفير الشفافية وتعزيز الثقة في الأسواق المالية.

**3.1 معالجة مخاطر التوريق والمشتقات المالية:** كشفت الأزمة المالية العالمية 2008 أن هناك حاجة لتعزيز تغطية مخاطر التوريق لأن هذه الأخيرة تبسست في خسائر كبيرة، وقد تناولت لجنة بازل هذا الوضع من خلال إتفاقية بازل III حيث نجد تركيزها على معالجة مخاطر التوريق من خلال فرض متطلبات رأس مال إضافية على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين، حيث تسعى لجنة بازل للإشراف المصرفي للاستمرار في دعم تغطية المخاطر عن طريق تضمين المخاطر الرئيسية للبنود داخل وخارج المركز المالي وكذلك تعرضات المشتقات المرتبطة بها، وفي هذا الشأن قامت لجنة بازل بتخصيص جزء من رأس المال لتغطية الخسائر المحتملة لمخاطر السوق، وربط ذلك بتعديل التقييم الائتماني (CVA) عند حدوث انخفاض في الملاءة الائتمانية للطرف المقابل، ومن ناحية أخرى يمكن أن تتعرض البنوك لخسائر في البنود خارج المركز المالي على المنتجات التي توظفها بالنيابة عن العملاء أو منتجات إدارة الأصول والتي قد تنشأ عن احتمال دفع تعويضات للمستثمرين وهو ما يعرف بالمخاطر التجارية المنقولة<sup>17</sup>.

وهو نفس الشيء لقانون دود- فرانك والذي تضمن قان في الباب السابع منه آليات تخفيض مخاطر التعامل بالمشتقات المالية قبل نشوءها، حيث اعتبر الكونغرس الأمريكي أن عدم وجود تنظيم لأسواق المشتقات المالية المفتوحة (OTC) من بين العوامل التي ساهمت في تفاقم الأزمة المالية 2008، فقبل حدوث الأزمة تراكم لدى الكثير من المؤسسات المالية خسائر كبيرة ناتجة عن مراكز المضاربة العالية في المشتقات خارج البورصة وبما أن هذه المعاملات لم تكن منظمة فقد أثرت على جميع أطراف النظام المالي.

**4.1 احتفاظ المؤسسات المالية بنسبة الرافعة المالية:** حسب المادتين 115 و165 من قانون دود- فرانك فإنه يتطلب من المجلس الفيدرالي ومجلس المحافظين تطوير نسبة الرافعة المالية الجديدة، وذلك كجزء من إدارة المخاطر لتحقيق الإستقرار المصرفي والمالي عن طريق اتخاذ أكثر معايير صرامة للمؤسسات المالية ذات



الأهمية النظامية التي من المفترض أن تزيد في درجة حدة الاعتماد على المخاطر من مؤسسة فردية، وبالضبط فإن القيود الأمريكية الجديدة تتفق مع متطلبات لجنة بازل الجديدة حيث جاءت هذه الأخيرة بنسبة الرافعة المالية الدولية الجديدة من خلال اتفاقية بازل III عند نسبة تساوي أو أكبر 3% من الشريحة الأولى من رأس المال (رأس المال الأساسي) إلى الأصول داخل وخارج الميزانية<sup>18</sup>.

**2 . أوجه الاختلاف بين مقررات بازل III وقانون دود-فرانك:** هناك العديد من الاختلافات بين قانون دود-فرانك واتفاقية بازل III ولعل أبرزها ما يلي:

**1.2. درجة الاعتماد على وكالات التصنيف الائتماني:** هناك فرق مهم بين بازل III ودود فرانك ويتعلق الأمر بدور وكالات التصنيف الائتماني، فكما هو الحال بالنسبة لإتفاقية بازل III فإن ترجيح الخطر للأصول المالية حسبها يعتمد اعتمادا كبيرا على وكالات التصنيف الائتماني، فمع إندلاع الأزمة المالية العالمية تعرضت مؤسسات التصنيف الائتماني لانتقادات شديدة نظرا لإعطاءها سندت مدعومة ببرهونات عقارية تصنيفات لا تعكس درجة مخاطرها بما ساهم في الأزمة، وعلى النقيض مع إتفاقية بازل III جاءت المادة 939A من قانون دود فرانك لتطلب من الهيئات التنظيمية في الولايات المتحدة الأمريكية أن تزيل كل ما يشير إلى التصنيف الائتماني للسندات من قواعد تنفيذ رأس مال الجديد للمؤسسات المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية كما منها أيضا أن تعمل على تطوير بدائل لإستخدام وكالات التصنيف<sup>19</sup>.

إن هذه المقررات ورغم أنه سيكون مشروعا كبيرا فإنه يتطلب وقتا طويلا كما أن الحاجة إلى منهج بديل سيعقد من تنفيذ معايير رأس المال الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية، كما يمكن أن يؤخر تنفيذ معايير رأس المال الجديدة وأن المعايير الجديدة ستكون مختلفة إلى حد كبير عن تلك المنفذة في بلدان أخرى بسبب الاختلاف في أطر ترجيح المخاطر<sup>20</sup>.

**2.2. إتساع وشمول المقررات:** يعتبر قانون دود-فرانك مجموعة واسعة من النصوص التشريعية الرامية إلى المعالجة الشاملة للثغرات التنظيمية التي كشفت عنها الأزمة المالية العالمية 2008، فهو يعتبر قانونا موجه إلى النظام المالي الأمريكي على الرغم من بعض الآثار التي تتجاوز الحدود الإقليمية مثل المشتقات المالية، كما أن هذا القانون من الصعب تلخيصه بسبب اتساعه الكبير ولكنه هناك أحكام هامة مثل خلق مكتب حماية المستهلك المالي والتغيرات المختلفة في مسؤوليات الجهات التنظيمية إنشاء مجلس الإستقرار المالي، أما بالنسبة لإتفاقيات بازل I-II-III فتعتبر معايير دولية لرأس المال والسيولة للبنوك تسعى في الأساس إلى وضع معايير موحدة لقياس المخاطر في الميزانيات العمومية للبنوك<sup>21</sup>.

حيث يشمل إصلاح دود فرانك عدة مجالات مثل التأمين، البنوك، المؤسسات المالية، أما مقررات بازل III فقد اشتملت على إصلاحات في المجال المصرفي فقط، كما أن قانون أكثر تعقيدا من الإتفاقية حيث يشمل على عدد كبير من القواعد والنصوص.

**3.2. إلزامية ونطاق التطبيق:** إتفاقية بازل III هو اتفاق تنظيمي دولي طوعي أي غير ملزمة التنفيذ وهو موجه إلى جميع البنوك التجارية التي ترغب في المحافظة على استقرارها المصرفي والمالي دون تمييز نطاق التطبيق على عكس قانون دود فرانك الذي يعتبر تنظيم إقليمي ملزم بالتنفيذ بالنسبة للبنوك الأمريكية ولأي بنك يزاول نشاطه في الولايات المتحدة الأمريكية.

**4.2. توسيع نسبة الرفع المالي:** مثل ما جاء في إتفاقية بازل III ينص قانون دود-فرانك على نسبة رفع مالي دنيا صريحة لرأس المال إلى إجمالي الموجودات جنبا إلى جنب مع نسبة الحد الأدنى لرأس المال (رأس المال على الأصول المرجحة بالمخاطر)، حيث ينص القانون على أن الهيئات المصرفية الفيدرالية المختصة يجب أن تضع حد أدنى للرفع المالي ومتطلبات رأس المال على أساس موحد للمؤسسات الإيداع المؤمنة، الشركات المصرفية القابضة، المؤسسات المالية غير المصرفية التي يشرف عليها مجلس المحافظين، ويجب أن لا يكون الحد الأدنى للرفع المالي والحد الأدنى لرأس المال أقل عن النسب المتفق عليها.

وبعبارة أخرى سيتم تطبيق نسب الرفع المالي ورأس المال المرجح بالمخاطر المطبقة على مؤسسات الإيداع المؤمنة من طرف المؤسسة الفيدرالية لتأمين الودائع على الشركات المصرفية القابضة والمؤسسات ذات

الأهمية النظامية ويقدم الجدول الموالي معاير كفاية رأس المال الحالية لمؤسسات الإيداع وفقا لقانون دود-فرانك.

**الجدول رقم (03): معاير كفاية رأس المال لمؤسسات الإيداع بموجب قانون دود فرانك:**

البيان	رأس المال الجديد	رأس المال الملائم
الشريحة 1 من رأس المال مرجحة بالمخاطر	6%	4%
إجمالي نسبة رأس المال المرجحة	10%	8%
نسبة الرفع المالي	5%	4%

في حين أن تعريف رأس المال في قانون دود-فرانك وبازل III لا يتطابق تماما، وبالتالي المقارنة بينهما غير مثالية حيث نسبة الرافعة المالية حسب بازل III هي أكبر أو تساوي 3% وهي أقل مما هو مفروض حسب قانون دود فرانك والذي يذهب إلى أبعد من ذلك عند اشتراطه نسبة الرفع المالي لا تقل عن 6.5% على المؤسسات المالية القابضة مع مالا يقل عن 50 مليار دولار من الأصول<sup>22</sup>.

**5.2. طريقة التعامل مع المشتقات (OTC) Derivative:** من بين الإختلافات البارزة بين اتفاقية بازل III وما جاء به قانون حماية المستهلك وإصلاح وول ستريت نجد المشتقات المالية (OTC)، فعلى غرار ما جاءت به بازل III من متطلبات رأس المال لتغطية مخاطر المشتقات المالية والأوزان الترحيحية تضمن قانون دود فرانك في الباب السابع من آليات تخفيض مخاطر التعامل بالمشتقات المالية قبل نشوءها، أي أن قانون دود-فرانك هدفه هو تجنب وقوع خطر التعامل بالمشتقات المالية في حين أن مشتقات أن مقررات بازل III فتضمنت كيفية التعامل مع الخطر عند وقوعه التغطية.

ومن بين الأهداف الرئيسية للباب السابع من دود فرانك هو الحد من المخاطر التي يتعرض لها النظام المالي في الولايات المتحدة الأمريكية ودفاعي الضرائب وزيادة الشفافية في سوق المشتقات المالية خارج البورصة، وذلك من خلال الحد من المخاطر النظامية عن طريق المقاصة المركزية للأدوات المالية المشتقة غير المنظمة، والتي تتطلب المزيد من رأس المال والضمانات السائلة لدعم المعاملات في المشتقات ويخضع القانون أسواق المشتقات المالية خارج البورصة (OTC) إلى متطلبات جديدة هامة تتعلق بالمقاصة، التبادل، الهامش، والإبلاغ، والغالبية العظمى من عقود المشتقات المالية خارج البورصة تحتاج إلى أن يتم تسويتها في غرفة المقاصة المنظمة. وبالإضافة إلى المقاصة يتطلب القانون تقديم تقارير قوية حول جميع المشتقات التي تم تسويتها وغير المسواة لتعزيز الشفافية والرقابة من طرف هيئة تداول السلع الأجلة (CFTC)<sup>23</sup>.

**3. تقييم دور إتفاقية بازل وإصلاح دود-فرانك في تحقيق الإستقرار المصرفي:** تهدف الإصلاحات المقترحة بموجب إتفاقية بازل III إلى زيادة متطلبات رأس المال وتعزيز جودة رأس المال للقطاع المصرفي، ذلك حتى يتسنى له تحمل الخسائر وتجاوز الإختلالات والعمل على تدعيم السلامة المالية للبنوك من خلال مايلي:

- **زيادة قدرة البنوك على امتصاص الصدمات:** وذلك من خلال زيادة رأسمال وسيولة البنك، حيث نجد أن بازل III ألزمت البنوك بوضع برنامج شامل لإختبار ضغط خطر الطرف المقابل باستخدام تقنيات مختلفة لتقييم قدرته على مواجهة الإنكشاف في ظل أوضاع وظروف ضاغطة، وقياس أثر ذلك على مجموعة المؤشرات المالية للبنك وخاصة مدى كفاية رأس المال والربحية.
- **تعزيز سيولة البنوك:** وذلك من خلال وضع لجنة بازل لنسبتين لقياس السيولة على المدى القصير والمتوسط والطويل، بما يمكن من معالجة السبب الرئيسي للأزمة المالية العالمية 2008، حيث أن معظمها أفلست بسبب النقص الحاد في متطلبات السيولة.

- **توسيع تغطية المخاطر:** تحاول الإتفاقية الأخذ بعين الإعتبار لكل المخاطر التي يمكن أن تلحق بالبنك أثناء أداء نشاطه، بما فيها مخاطر الأطراف المقابلة في عقود المشتقات والتوريق، حيث خصصت جزء من رأس المال لتغطية مثل هذه المخاطر والتي أهملت في بازل II.
- **تحسين نوعية رأس مال البنك:** حيث يؤدي تطبيق الإتفاقية إلى تحسين القدرة على إستيعاب الخسائر وبالتالي متانة وصلابة البنوك في وجه الأزمات.
- **الحد من التوسع في منح القروض ومخاطرها:** إدخال بازل III لما يسمى بالرافعة المالية سيؤدي إلى كبح جماح التوسع في القروض المصرفية، هذا الأخير الذي كان له الأثر الكبير في إفلاس البنوك بسبب عدم كفاية الأموال الخاصة لإمتصاص الخسائر، حيث عمدت البنوك التي تتبع أسلوب التقييم الداخلي للمخاطر إلى منح أوزان ترجيحية صغيرة لتوظيفها من أجل زيادة أثر الرفع المالي.
- **التقليل من المخاطر النظامية:** تحاول السياسات الكلية لاتفاقية بازل III جعل الإقتصادات أقل حساسية اتجاه المخاطر من خلال تقديمها لنسبة الرافعة المالية، والتي من شأنها أن تساعد على احتواء ضغط من على أساس المخاطر الشرط وتدابير لرفع مستويات رأس المال البنوك في الأوقات الجيدة (الرواج)، بحيث يمكن سحبها في فترات الإجهاد (الإنكماش) للحد من تقلبات الدورة الإقتصادية، كما يتطلب نسب عالية من رأس مال لإستيعاب أنواع من الخسائر المرتبطة بالأزمات مماثلة لتلك التي شهدت في الأزمة المالية 2008<sup>24</sup>.

#### 4. تقييم دور قانون دود-فرانك في تحقيق الإستقرار المصرفي:

- يعتبر قانون دود فرانك خطوة مهمة جدا نظرا لما حمله من تصد مباشر للإختلالات التي تميز بها القطاع المالي والعمل على ضمان أكبر قدر من الكفاءة، لأنه يتناول في بوتقة واحدة كل السلطات الفيدرالية الخاصة بالمجلس الاحتياطي الفيدرالي وهيئة مراقبة أسواق المال وهيئة مراقبة التأمين وهيئة حماية المستهلك وهيئة ضمان الودائع وغيرها من الهيئات الفيدرالية المنظمة لقطاعات المال والاقتصاد والاستثمار، حيث كان كل منها يعمل بمفرده في طريقة محددة ودون تنسيق، كما أن القانون تضمن أحكاما هامة تحد من سلطات الشركات المالية الكبرى، كما أن هذا القانون قد يحقق أعلى درجات حوكمة الشركات والإدارة الرشيدة الفعالة، لكنه يعاني من العديد من أوجه القصور التي تؤثر سلبا على الكفاءة خاصة فيما يتعلق بالنظام المصرفي الخفي والمنتجات المالية المطورة التي لم يولها القانون حقها من التنظيم بالشكل الذي يشكل خطر عدم قدرته على أن يتنافس ضد التجاوزات الأخيرة للقطاع المالي. ويعاني قانون دود فرانك من العديد من السلبيات التي من شأنها التأثير على تطبيقه وبالتالي مواجهة الأزمات المستقبلية، ولعل أبرزها<sup>25</sup>:
- **التعقيد:** إن النظام المالي الذي يتم تطبيق قانون دود فرانك عليه أكثر تعقيد بكثير مما يعتقد المشرعون، مما قد يؤدي إلى حدوث عدد من التناقضات التنظيمية التي قد تعرقل السير الحسن للنشاط المالي من وإلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يرى "Andrew Haldanes" رئيس الإستقرار المالي للبنك المركزي لانجلترا بأن تنظيم المالية الحديثة معقد وبلا شك معقد جدا، لأن التعقيد ناتج عن الشك، وبالتالي يجب أن تكون الاستجابة التنظيمية مبنية على أساس البساطة لا على التعقيد.
  - **احتمال انخفاض المعاملات في الأسواق:** تتزايد المخاوف من قانون دود فرانك بأن نسبة مهمة من سوق مشتقات العملات الأجنبية ستترك الولايات المتحدة، كما أن قواعد القانون المتعلقة بتداول الملكية مثلا ستؤثر على البنوك الأمريكية على المستوى العالمي، إذ أن منافسة المكاتب الأمريكية للمؤسسات الأجنبية يمكن أن تحول عملية الملكية على الفور إلى البنوك الأوروبية والآسيوية.
  - **تشويه آليات السوق:** هناك مخاوف أوسع نطاقا بشأن القانون، بفشله في التقاط درجة الترابط العالمي المتبادل خلال العقود الأخيرة. الذي لم يتغير بشكل أساسي بسبب أزمة 2008 وعلى الأرجح أن يولد القانون أكبر تشويه للسوق بتحفيز تنظيمي منذ أن فرضت أمريكا ضوابط سيئة على الأجور والأسعار عام 1971.

- إمكانية حصول تباطؤ في الاقتصاد: علق الكثير من الاقتصاديين والسياسيين على ان قانون دود فرانك أعطى سلطة تقديرية وتدخلًا صعبًا جدًا للدولة الاتحادية والتي قد تحد من قدرة البنوك الكبرى على تقديم الائتمان وذلك من شأنه أن يؤدي إلى تباطؤ الاقتصاد.
- إغفال النظام المصرفي الخفي: من بين نقاط الضعف الرئيسية لهذا القانون هو أنه لا يعارض النظام المصرفي الخفي إلا قليلاً، أي بمعنى أن العديد من المعاملات المصرفية والنشاطات المالية ستجرى دون إطار قانوني ودون الوصول إلى البنك المركزي في الوقت الذي يتجاوز حجم القطاع المالي الموازي حجم القطاع المصرفي التقليدي.
- غموض القوانين الخاصة بالمشثقات: إن مسألة مراقبة المنتجات المطورة لم تحتل مكاناً هاماً في هذا القانون، وتظل غير كافية إلى حد كبير في الواقع، إذ لا علاقة للخطر بالتخصص وقوة البنك، فبنك "نورثون روك" البريطاني انهار بسبب استخدام المنتجات المالية السامة، وبالتأكيد فإن القانون ينص على مزيد من الشفافية في المشثقات ولكن المراسيم مازلت غامضة.

## الخاتمة:

خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- تعتبر اتفاقية بازل III إمتداد لما جاءت به لجنة بازل من مقررات قبل الأزمة في صورة بازل I و بازل II والتي هي غير ملزمة التطبيق، حيث أنها مجرد تنظيمات غير رسمية لتحقيق الإستقرار المصرفي العالمي وللبنوك كل الحرية في اختيار تطبيقها من عدمه، إلا أن التطورات المصرفية الحديثة تجعلها أكثر من ضرورية، هذا على عكس إصلاح دود-فرانك الذي هو ملزم التنفيذ بهدف تحقيق الإستقرار المصرفي والمالي في الولايات المتحدة الأمريكية.
- التداخل الموجود في النظام المالي الأمريكي وتشابكه يتطلب إصلاح جميع مكوناته لأن فشل جانب منه سينتقل إلى الجانب الآخر ما يثير عودة الأزمات المالية من جديد وهذا ما يبرر سبب صدور إصلاح دود فرانك الشامل.
- يعتبر قانون دود- فرانك إعترافاً صريحاً بفشل آليات السوق في إعادة التوازن في القطاع المصرفي بصفة خاصة والنظام المالي بصفة عامة، حيث ركز هذا الإصلاح على إتخاذ إجراءات مشددة على عمليات المؤسسات المالية المصرفية وغير مصرفية المؤثرة نظامياً.
- تداخل مقررات بازل III مع قانون دود-فرانك في العديد من الجوانب كما يكملان بعضهما حيث كلاهما يهدفان إلى تحقيق الإستقرار المصرفي والمالي انطلاقاً من تخفيض المخاطر النظامية، وبالرغم من تداخل الإصلاحان إلا أنهما يختلفان من حيث عمقها وشموليتها، نطاق التطبيق... إلخ.
- إن الحكم على نجاح مقررات بازل III وقانون دود فرانك في تحقيق الإستقرار المصرفي من عدمه لا يزال مبكراً لأنهما لا يزالان قيد التطبيق، إلا أنه يمكن القول ومن خلال صرامة وعمق إصلاح دود فرانك أنه يعمل على تعزيز صلابة القطاع المصرفي والمالي ككل للولايات المتحدة الأمريكية..
- بالرغم من أن إصلاح دود فرانك يعمل على تقييد عمليات المصارف الأمريكية إلا أن ذلك قد يؤدي إلى تخفيض تنافسيتها مقارنة مع نظيرتها الأجنبية.

## المراجع والإحالات:

\* (بليجكا، كندا، فرنسا، ألمانيا إيطاليا، اليابان، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، الأرجنتين، أستراليا، البرازيل، الصين، هونغ كونغ، الهند، إندونيسيا، كوريا الجنوبية، لوكسمبورغ، المكسيك، إيرلندا، روسيا، السعودية، سنغافورة، جنوب إفريقيا، إسبانيا، سويسرا وتركيا).

- <sup>1</sup>Faten Ben Bauhinia, Chantal Ammi, Aldo Levy, **Banking Governance, Performance and Risk- Taking, Conventional Banks Vs Islamic Banks**, © ISTE Ltd 2016, Library of Congress, USA or British Library Cataloguing-in-Publication Data, Great Britain, UK, pp.184-185.
- <sup>2</sup>**III and its impact on BEE transaction**, Deloitte & Touche Limited Designed and produced by Creative Services at Deloitte, Johannesburg, 2012, p06-09, downloaded: <https://www.google.dz/search?q=Basel+III+and+its+impact+on+BEE+transactions&oq=Basel+III+and+its+impact+on+BEE+transactions&aqs=chrome..69i57j0j4&sourceid=chrome&ie=UTF-8>.
- <sup>3</sup>Luis A. Ksekende, **The Relevance of Global Reform of Bank Regulation: A Perspective from Africa**, Journal of African Development, (2015), No 17, p13.
- <sup>4</sup>Pichaphop Chalermchatvichien, Seksak Jurnreomvoong, Pornsit Jiraporn, **Basel III, capital stability, risk-taking, ownership: Evidence from Asia**, Journal of Multinational Financial Management, No 28, 2014, P32.
- <sup>5</sup>Martin Mikael Lilius, **Basel III: Mapping the effect to stability, output and lending in the Nordics**, Thesis, M.Sc. Applied Economics and Finance, Copenhagen Business School, 14/08/2012, p28.
- <sup>6</sup>Dhafer Saidane, **L'impact de la réglementation de Bâle III sur les métiers des salariés des Bank, 1ère partie : Bâle III explication du dispositif**, Les études de l'observatoire, études thématique, Septembre 2012, P36.
- <sup>7</sup>Jean Dermine, **Bank Regulation after the Global Financial Crisis: Good Intentions and Unintended Evil**, European Financial Management, Vol.9999, No.9999, 2013, p10.
- <sup>8</sup>Saleh Mohammad Alsayyaed, Saleh Tahir Eh Alzurqan, Shafer Falah Alruod, **The Readiness of Jordanian banks to Apply the Requirements of Basel (III) Convention**, International Business and Management, Vol.11, No.01, 2015, P93.
- <sup>9</sup>Adel Harzi, **the impact of Basel III on Islamic Banks: a theoretical study and comparison with conventional banks**, Paper presented first time at the research chair ethics and financial norms of University Paris 1 La Sorbonne and the King Abdullah, Jeddah, Saudi, p14.
- <sup>10</sup>James R, Barth and others, **The Dodd-Frank Act: Key Features, implementation Progress and Financial System impact**, Current Views MILKEN Institute, February 2015, p03.
- <sup>11</sup>Daniel Robert, **the Volker Rule take effect today after Years of de lays**, available a: [www.fortune.com](http://www.fortune.com).
- <sup>12</sup>Patrick Sims, **The Dodd- frank Act: Goal and Progress**, Hamilton place strategies (HPS), Washington, May 2013, pp 2-5.
- <sup>13</sup>Eric Thompson, **Dodd-frank and Basel III's Skin in Game Divergence and Why it is Good for the International Banking System**, The Global Business Law Review Law, Law Journal, Vol 02, p167-168.
- <sup>14</sup>Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **Basel III: A global regulatory frame work for more resilient banks and banking systems**, op.cit, pp07-08.
- <sup>15</sup>Paul H. Schultz, **Perspectives on Dodd-Frank and Finance**, The MIT Press Cambridge, Massachusetts London, England, 2014, P81.
- <sup>16</sup>Martin Neil Baily, Aaron Klein, and Justin Shchedrin, **The Impact of the Dodd-Frank Act on Financial Stability and Economic Growth**, The Russell Sage Foundation Journal of The Social Sciences, Vol 03 No.01, (2017), P20.
- <sup>17</sup>HervéHannoun, **The Basel III Capital Framework a decisive breakthrough**, Seminar on Financial Reform Implications for Asia and Pacific Hong Kong SAR, 22November 2010, p08, Available at: <https://www.bis.org/speeches/sp101125a.pdf>.
- <sup>18</sup>Gregory P. Wilson, **managing to the New Regulatory Reality Doing Business under the Dodd-Frank Act**, Published by John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey, 2010, p218.
- <sup>19</sup>Dodd Frank act. Section 939A.
- <sup>20</sup>Kivin Barnard, **Basel III v Dodd Frank: what Does it mean for US Banks**, Available an: [www.who.legal.com](http://www.who.legal.com).
- <sup>21</sup>Richard war Field, **what is the difference Between Basel III CCCAR and Dodd Frank act? Where is each one used?** MBA Finance national institute of industrial Engineering, 2014, Article available: <http://www.quora.com>.
- <sup>22</sup>Viral v. Acharya: **The Dodd -Frank Act and Basel III intentions unintended Consequences and le sears for emerging Market**, ADBI working paper, Asian Development Bank institute, Tokyo, 2012, P17.
- <sup>23</sup>TalibDhamji, Robert Royall, **Dodd Frank, VII\_ OTC derivatives reform**, Ernst 8 young, lip, 2013, p01.
- <sup>24</sup>Eric Thompson, **Dodd-frank and Basel III's Skin in Game Divergence and Why it is Good for the International Banking System**, The Global Business Law Review Law, Law Journal, Vol 02, p167-168.
- <sup>25</sup>خير الدين بوزرب، عبد الله منصور، **تقييم دور الولايات المتحدة الأمريكية في إصلاح النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية - دراسة باستخدام نظرية الإستقرار المهيمنة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 44، ديسمبر 2015، مجلدأ، جامعة قسنطينة 01، الجزائر، ص ص 133-134.